نقيب الأطباء: بعض الأدوية الإسعافية مقطوعة و طالبنا وزارة الصحة بالمعالجة

نقيب الصيادلة لـ«الوطن»: لاحظنا انقطاعاً في العديد من الزمر الدوائية منذ ثلاثة أشهر وخاطبنا «الصحة» بذلك

العلان لـ«الوطن»: الكثير من المعامل لم تعد تصنع أدوية مسعّرة على ١٢٥٠ ليرة للدولار لأنها خاسرة

| محمد منار حميجو

يبدو أن مشكلة فقدان العديد من الزمر الدوائية المنتجة محلياً بدأت تتلفو على السطح بشكل واضح، فقد تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من مواطنين حول فقدان أدوية هم بحاجة إليها يتم وصفها لهم من الطبيب لكن لا يجدونها متوافرة في الصيدليات رغم أنها وطنية ما يدفعهم للبحث عن الدواء الأجنبي رغم أن تكلفته المالية أعلى بكثير من الدواء المحلي، مطالبين بضرورة أن يتوافر الدواء الوطني.

وبمتابعة الموضوع مع نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي كشفت أن النقابة رفعت كتاباً منذ ثلاثة أشهر لوزارة الصحة تضمن توصيف الواقع الدوائي في سورية وأن هناك انقطاعاً في العديد من الزمر الدوائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت كيشي أن النقابة لاحظت أن هناك نقصاً في الأدوية بانقطاع عدة زمر دوائية من خلال المستودع المركزي التابع للنقابة، إضافة إلى أن شريحة الربح للصيدلي لم يتم تعديلها منذ عام ٢٠٠٩ وهي ١٣ بالمئة وبالتالي هي غير كافية في ظل الظروف الحالية.

وأضافت: النقابة وضعت الوزارة في صورة الموضوع ووصفنا لها الواقع والكرة حالياً في ملعبها لإيجاد حل لهذا الموضوع ونحن ننتظر الوزارة ماذا ستتخذ من إجراءات لحل هذه المشكلة، مؤكدة أن الموضوع يحتاج إلى حل حكيم من الوزارة.

ولفتت كيشي إلى أن النقابة تواصلت مع المعامل لمعرفة الزمر المقطوعة، مشيرة إلى أن واقع الصيادلة مأساوي وأن الصيدلي يستنزف رأسماله، إضافة إلى أن علبة الدواء التي يبيعها لا يستطيع تعويضها إضافة إلى أن هامش ربحه بسيط.

من جهته أكد نقيب الأطباء كمال أسد عامر أن النقابة رفعت كتاباً رسمياً إلى وزارة الصحة بأن هناك انقطاعاً في بعض الأدوية الإسعافية بناء على شكاوى عدة وردت إلى النقابة وأنه يرجى معالجة الموضوع بالسرعة القصوى، مشيراً إلى أن هذا ما يمكن أن تقوم به النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عامر أن موضوع الأدوية يخص وزارة الصحة ونقابة الصيادلة، مشيراً إلى أن وزارة الصحة هي المعنية بتسعير الأدوية من خلال تواصلها مع شركات الأدوية وتكلفة المادة الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية.

من جهته أكد الأستاذ في كلية الصيدلة بجامعة دمشق لؤي العلان أنه ليس من المعقول أن يتم تمويل استيراد المواد الأولية لصناعة الأدوية على سعر المصرف المركزي وهو ٢٥١٢ ليرة في حال كان يمول ذلك، بينما يتم تسعير الأدوية على سعر ١٢٥٠ ليرة للدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار العلان إلى أنه وفق للمعادلة الحالية فإنه من الطبيعي أن تتم زيادة سعر الدواء وفقاً لسعر صرف المركزي الحالي ولو أن ذلك من منظور المواطن غير مقبول في ظل الدخول المنخفضة، مشدداً على ضرورة أن يترافق ارتفاع سعر الدواء مع زيادة دخول المواطنين.

وبيّن العلان أنه كلما تم تعديل سعر الصرف الرسمي فإنه من المفروض أن يكون هناك سعر جديد للأدوية سواء كان هذا السعر نحو الارتفاع أو الانخفاض، بمعنى أنه في حال كان هناك ارتفاع في سعر الصرف فإنه يجب أن يكون سعر الأدوية مناسباً لسعر الصرف والقاعدة تنطبق في حال كان هناك انخفاض في سعر الصرف.

ولفت إلى أن الكثير من المعامل لم تعد تنتج زمراً دوائية خاسرة وبالتالي كل صنف يسعر على ١٢٥٠ لم تعد تصنعه لأنه أصبح بالنسبة لها خاسراً لأن مواده الأولية كانت مسعرة على سعر صرف ١٢٥٠ ليرة للدولار وحالياً هذه المواد تم استهلاكها وبالتالي المعامل لم تعد تنتج هذه الزمر.

وطالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية خلال اجتماعه يوم الخميس الماضي بضرورة التدخل من وزارة الصحة وإحداث تعديل في أسعار العديد من الزمر الدوائية، وذلك وسط الصعوبات التي تواجه المعامل على صعيد ارتفاع أسعار المواد الأولية وسعر الصرف.

وزير الزراعة يدق ناقوس الخطر

الحسكة فقدت البذار اللازمة للموسم القادم ومشكلة حقيقية في تأمين الأعلاف

| الحسكة - الوطن

تفقد وزير الزراعة حسان قطنا ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب ملول الحسين أمس مركز الثروة الحيوانية لتسويق القمح والشعير بريف مدينة القامشلي، كما اطلعا على واقع الثروة الحيوانية في عدد من القرى في ريف المدينة والوقوف على احتياجاتها من المقن العلفي واللقاحات البيطرية.

وطالب الفلاحون والمربون خلال اللقاء بضرورة تأمين وتوفير مستلزمات كامل الإنتاج الزراعي ورفع ديون الفلاحين المترتبة بذممهم وتبييض الصفحة تجاه المصارف الزراعية التعاونية، بفعل ظروف الجفاف التي ألحقت بالمزارعين والفلاحين خسائر مالية كبيرة، كما طالبوا برفع سعر شراء محصولي القمح والشعير لتشجيع الفلاحين والمزارعين على التسويق، وتأمين حاجة المربين من المقن العلفي وزيادة الكميات الممنوحة ضمن الدورة العلفية، مؤكدين تأمين اللقاح البيطري المجاني لمواشيهم ضد الجائحات والأوبئة المرضية.

ووصف وزير الزراعة في تصريح للصحفيين أن الظروف الزراعية التي تمر بها محافظة الحسكة بالظروف الاستثنائية نتيجة موجة الجفاف التي أثرت بشكل كبير في إنتاج المحافظة من مختلف المحاصيل الزراعية، ولاسيما الإستراتيجية منها، نتيجة لخروج المساحات البعلية الواسعة الانتشار عن الإنتاج وتدني إنتاجية المساحات المروية التي تراجع إنتاجها نحو ٥٠ بالمئة بفعل الجفاف، وبالتالي فقدت المحافظة البذار اللازمة للموسم القادم وفقدت كامل إنتاج الشعير منها وبالتالي هناك مشكلة حقيقية في تأمين الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية.

وأكد قطنا الحرص على تشجيع الفلاحين على تسويق محاصيلهم من القمح المنتج من المساحات المروية إلى مراكز الحبوب، وتم التركيز خلال الاجتماع مع مراكز الحبوب على وضع كل التسهيلات أمام الفلاحين لتسليم أكبر كمية ممكنة من الأقماح، وذلك لمصلحة السكان والمحافظة.

وأشار الوزير إلى أنه تم تعديل مواصفات شراء الأقماح ورفع معدلات الأجرام من ١٦ إلى ٢٣ بالمئة على أن تتم غربلته بعد استلامه من الفلاحين.

وبالنسبة لما يتعلق بواقع الثروة الحيوانية الآن في مأزق حقيقي وتحتاج لدعم ونحن جاهزون لتأمين كل اللقاحات اللازمة وفتح دورة علفية جديدة لتحقيق الاستقرار لهذه الثروة، وجولتنا للاطلاع على المشاريع الحيوية في المحافظة لكل القطاعات ومناقشة المشاريع وتتبع تنفيذها وما الاقتراحات لاستكمالها أو لإحداث مشاريع جديدة.

وأشار إلى العمل على تأمين حاجة المحافظة من البذار المخصص من القمح والشعير للخطة الزراعية المقبلة خلال العام الزراعي القادم، داعياً مديرية الزراعة إلى إحداث وحدات زراعية في القرى التي يوجد فيها مهندس زراعي وطبيب بيطري وفني زراعي بهدف تأمين الخدمات المختلفة للمواطنين في أماكن سكنهم.

بدوره أوضح الوزير ملول أنه سيتم نقل مطالب أهالي المحافظة التي تحتاج إلى تدخل مركزي إلى رئاسة مجلس الوزراء للعمل على حل الصعوبات التي تعترض الواقع الخدمي وتوفير الاحتياجات وفق الإمكانات الممكنة وفق عمل كل وزارة.

من جانبه أشار محافظ الحسكة غسان خليل إلى الظروف الاستثنائية لمحافظة الحسكة التي فيها المحتل الأميركي والمليشيات التابعة له والمحتل التركي والمليشيات التابعة له، كل ذلك يكبد المزارعين أعباء كبيرة في تسويق محصولهم إلى مراكز الدولة أو في وصولهم إلى حقولهم وريها في كثير من المواقع.

ولفت المحافظ إلى وجود مشكلة في الكهرباء والمياه في مستلزمات الحياة الأساسية لوجود هذه المواقع خارج سيطرة الدولة، نقوم بكل ما يجب أن تقوم به الدولة من مسؤوليات لنقدم للفلاحين ما يحتاجون ضمن الإمكانيات المتاحة.

مكاتب السيارات «تحتل» شوارع حماة.. معظمها غير مرخص

مشروع قيد الدراسة لإقامة مدينة معارض

| حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني أهالي مدينة حماة من الانتشار العشوائي لمكاتب بيع وشراء السيارات ضمن الأحياء السكنية، وخصوصاً في غرب المشتل وضاحية أبي الفداء وطريق حلب، وبات ذلك الانتشار مشكلة مجتمعية لسكان تلك الأحياء، الذين يشكون من سهر أصحابها وزبائنهم أمام تلك المكاتب وتدخينهم الأراكيل حتى ساعة متأخرة من الليل، وما يتخلل ذلك من أصوات عالية وضجيج ومشادات كلامية، بسبب الخلاف على بيع سيارة أو إجراء بازار على أخرى.

وبيّن العديد من الأهالي لـ«الوطن» أن الوضع لم يعد يطاق، فالأرصفة بأحيائنا لم تعد ملكاً لنا وإنما لأصحاب مكاتب السيارات! ووصفوا هذه الأحياء بأنها أصبحت شبيهة بمعارض السيارات وليست أحياء سكنية.

ويطالب الأهالي مجلس المدينة والجهات المسؤولة بالمحافظة، معالجة هذه المعاناة التي استفحلت بالآونة الأخيرة، من جراء انتشار عشرات المكاتب غير المرخصة بمختلف أحياء المدينة.

رئيس دائرة الشؤون الفنية بمجلس مدينة حماة أيمن السوس، أكد لـ«الوطن» أن انتشار مكاتب بيع وشراء السيارات بأحياء المدينة، استفحل خلال السنوات الماضية استفحالاً عجيباً، وبات عدد المكاتب غير المرخصة أضعاف المرخصة، وصارت مشكلة مقلقة للمواطنين، عدا ما تسببه من تشوه بصري وعمراني، جراء تجميع السيارات وعرضها على الأرصفة، وضمن الساحات المصممة لتخديم الأحياء وسكانها.

وبيّن أن لدى مجلس المدينة دراسة كاملة لحل هذه المشكلة، وهي بانتظار موافقة وزارة الإدارة المحلية والبيئة، ليصار إلى تنفيذها.

وأوضح أنه إذا وافقت الوزارة على الدراسة، فستحل معاناة الناس والمدينة من هذا الانتشار العشوائي لمكاتب السيارات.

ولفت إلى أن الدراسة قدمها لمجلس المدينة، عضو مجلس الشعب محمد معاوية شرابي، وتتضمن تنفيذ معارض لبيع وشراء السيارات في المنطقة الواقعة، شمال المنطقة الصناعية القديمة، وصفتها التنظيمية «معارض وخدمات متفرقة»، وذلك لإنهاء حالة الفوضى القائمة في المدينة.

وكشف السوس أن المنطقة المذكورة تقع بالجهة الشرقية لمدينة حماة، وشمال المنطقة الحرفية القديمة ومساحتها نحو ٥٥ هكتاراً، وهي تخضع للصفة التنظيمية العمرانية «خدمات متفرقة معارض» مستملكة بموجب قرار رئاسة الحكومة رقم ١١٢٦ تاريخ ٢٠٠٢/٣/٤، لتنفيذ مشروع خدمات متفرقة وصناعة خفيفة، ومنطقة خضراء.

وأضاف: ويوجد لها مخطط تنظيمي تفصيلي مصدق حسب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥ للعام ١٩٨٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٤١ للعام ٢٠٠٢، ويضم مقاسم مخصصة لتنفيذ معارض بطابق واحد ارتفاعه ٧م، مخصصة لخدمة المنطقة الصناعية والصناعيين، بغية عرض المنتجات الصناعية للبيع والشراء فقط، ومن دون حق ممارسة العمل الصناعي ضمنها، كما تضم المنطقة مباني إدارية وتجارية ودينية وحدائق لتخديمها.

وأشار السوس إلى أنه وضع هدفٌ لتنفيذ هذه المنطقة حسب الغاية المخصصة لها، بتخصيصها مقاسم لتنفيذ معارض صناعية ومكاتب سيارات، لمعالجة مشكلة انتشار المكاتب ضمن الأحياء السكنية بشكل عشوائي وفوضوي، وللقضاء على ما يسببه ذلك من إزعاج كبير للسكان وعرقلة للسير والتعدي على المرافق العامة بتلك الأحياء.

وأكد السوس أن مجلس المدينة، رفع هذه الدراسة المهمة للمحافظة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٤ لمخاطبة وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وإجراء ما يلزم لفتح باب الاكتتاب على المقاسم المعدة للبناء كمعارض سيارات.

على حين بيّنت المحافظة بكتابها لوزارة الإدارة المحلية والبيئة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠ الذي أرفقته بكتاب مجلس المدينة، وقرار استملاك المنطقة المذكورة، ومخططها التنظيمي، أن تنفيذ هذه المنطقة كمعارض سيارات يمكن أن يكون حلاً جذرياً لانتشار مكاتب السيارات العشوائي ضمن الأحياء السكنية بالمدينة، وللمشكلات الناجمة عنه.

وطلبت بيان الرأي ليصار إلى متابعة الإجراءات اللازمة، لتلبية طلبات المواطنين الملحة، لحل معاناتهم المزمنة من تلك المكاتب.

نائب رئيس مجلس المدينة مرهف الحاج زين، بيّن أن هذا المشروع يحقق مصلحة مجلس المدينة، فالمنطقة المذكورة منفصلة عن المنطقة الصناعية.

وأوضح أن السماح بفتح الاكتتاب على المقاسم المعدة للبناء كمعارض، يؤمن إيرادات لمجلس المدينة لتنفيذ البنية التحتية لكامل المنطقة بفترة زمنية قصيرة نسبياً، وذلك لعدم توافر التمويل اللازم بمجلس المدينة.

ولفت إلى أن المنطقة بأكملها خالية من أي إشغالات، وجاهزة للتنفيذ والبناء فوراً عند الاكتتاب أصولاً.

أعلاف مركز عرى غير مطابقة للمواصفات

امتلاء المستودعات بأعلاف الأغنام والأبقار في السويداء يفرض استلام مربي الدواجن مخصصات مداجنهم من دمشق

| السويداء- عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» من أصحاب المداجن الخاصة المرخصة في السويداء حول عدم قدرتهم على الحصول على مخصصات مداجنهم من الأعلاف عن طريق فرع مؤسسة الأعلاف في السويداء واضطرارهم للسفر إلى دمشق وتحمل أعباء نقل مخصصاتهم من مؤسسة الأعلاف في دمشق على نفقتهم الخاصة بحجة أن مستودعات فرع المؤسسة في السويداء ممتلئة بمادة الأعلاف من مخصصات الأغنام والأبقار لزوم الدورات العلفية متسائلين حول عجز الفرع عن إقامة مستودعات جديدة لاستقبال مخصصات المربين من أعلاف الدواجن؟

كما استغرب مربو المواشي من وجود آلاف الأطنان من الأعلاف لمواشيهم مكدسة ضمن المستودعات والتزام الفرع بمخصصات الدورات العلفية في الوقت الذي يمكن للفرع مخاطبة مؤسسة الأعلاف ومن خلفها وزارة الزراعة بالعمل على بيع الكميات المكدسة ضمن مستودعاته ولو كان مع إضافة على السعر لكونها تبقى أقل من تكاليف القطاع الخاص، مؤكدين لـ«الوطن» أن هذه الخطوة تضمن كسر احتكار القطاع الخاص للمادة من جهة وتضمن بيع الأعلاف المكدسة في المستودعات من جهة أخرى مما يؤدي إلى تفريغ مساحات ضمنها يمكن حينها استقبال مخصصات أعلاف الدواجن لأصحاب المداجن الخاصة.

كما اشتكى مربو الثروة الحيوانية في منطقة صلخد من اضطرارهم للذهاب إلى مركز شهبا أو المشنف للحصول على مخصصاتهم من الأعلاف جراء إغلاق مركز بيع عرى والتوقف عن تزويدهم بمخصصاتهم من المادة العلفية، علماً أنه قبل عمليات الإغلاق كان حصولهم على المادة من المركز يرتب عليهم أعباء إضافية جراء إغلاق مركز أعلاف صلخد لعدم وجود أمين مستودع.

من جهته رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية في اتحاد عمال السويداء ضياء أبو غازي أكد لـ«الوطن» أن عدم وجود مستودعات لتخزين مخصصات المداجن الخاصة من الأعلاف شكل عبئاً على أصحابها ودفعهم إلى تحمل أعباء نقلها من دمشق إلى المحافظة، في حين كان يمكن لفرع مؤسسة الأعلاف في السويداء المطالبة باقامة مستودعات جديدة لزوم تخزين أعلاف الدواجن ضمنها نظراً لكميات الأعلاف الكبيرة المخصصة للمربين وعدم وجود مكان لتخزينها، مشيراً إلى أن زيادة الكميات من الأعلاف ضمن الدورات العلفية مركزية ولا يمكن تخصيص دورات إضافية للسويداء وحدها.

ولفت أبو غازي إلى أن مراكز توزيع الأعلاف حالياً في المحافظة تقتصر على مركزي أعلاف شهبا والمشنف جراء توقف مركز عرى عن بيع الأعلاف حالياً وبشكل مؤقت لعدم مطابقة العينات المسحوبة من الأعلاف للمواصفات المطلوبة بعد أن وردت العديد من شكاوى المربين حول نوعية الأعلاف التي يتم بيعها ضمن المركز، علماً أن الوارد منها إلى المركز هو من مستودعات مؤسسة الأعلاف في دمشق.

وأوضح أن عدم تعيين أمين مستودع لمركز أعلاف صلخد هو بسبب تخوف العاملين في الفرع من النقص بالوزن جراء الرطوبة والتخزين وتحميل أمين المستودع الفرق، علماً أننا طالبنا باعتماد بيع واستلام الأعلاف وفق الوزن المعياري أي حسب عدد الأكياس المستلمة وليس حسب الوزن أسوة بمادة الطحين، كما لابد من تزويد كل مركز للأعلاف بميزان لقياس الرطوبة مع ضرورة متابعة أمين المستودع لآلية العمل، مؤكداً حاجة جميع مستودعات الأعلاف إلى الصيانة والترميم وإعادة التأهيل.

وبيّن أبو غازي أن مبيعات فرع المؤسسة في السويداء من الأعلاف خلال الدورة العلفية الماضية وحتى ٣١/ ٥ بلغت ٧٢٨ طناً من مادة نخالة الأغنام و١٤٠ طناً من مادة كبسول الأبقار و١٨٣ طن ذرة للدواجن إضافة إلى ٨١ طن كسبة فول الصويا للدواجن، لافتاً إلى أن المخزون الحالي لمستودعات الفرع من مادة الأعلاف ٣٩١٢ طن نخالة و٣٢ طن كبسول للأبقار حيث بلغت الأسعار ٢٥٠ ليرة للكيلو الواحد من النخالة و٦٠٠ ليرة لكيلو الكبسول والذرة ٤٨٠ ليرة وكسبة فول الصويا ٨٥٠ ليرة.

وأشار أبو غازي إلى رفع أسعار مادتي الذرة وفول الصويا حيث سيتم تسليمهما للمربين خلال الدورة العلفية القادمة بقيمة ١٠٠٠ ليرة لكيلو الذرة و١٨٥٠ ليرة لكيلو فول الصويا.